

المحاضرة السابعة: الدولة المجتمع المدني في ظل العولمة (المجتمع المدني العالمي في مقابل انحسار سيادة الدولة) أولاً: الدولة وتجليات العولمة:

لقد عرف العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي تغيرات كبيرة في المفاهيم، حيث حملت ظاهرة العولمة معها مفاهيم جديدة تتماشى ومتطلبات هذا العصر ذلك أن لكل عصر مفاهيمه، ولم تأت ظاهرة العولمة بمفاهيم جديدة فقط بل أنها غيرت العديد من المفاهيم التي كان متفقاً حولها لعقود من الزمن، فالتغيرات التي فرضتها ظاهرة العولمة بمؤسساتها قد أثرت تأثيراً كبيراً على المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ولعل أكثر هذه المفاهيم تأثراً إن لم نقل تضرراً هو مفهوم الدولة، الذي أصبح من أكثر المفاهيم جدلاً في وقتنا الحالي، وإن كان الحال مختلفاً قليلاً بالنسبة لمفهوم الدولة حيث لم يشمل تأثير العولمة مفهوم الدولة في حد ذاتها بقدر ما شمل وظائفها وأركانها.

فالدولة لم تعان منذ أن عرفها الإنسان، من تهديدا لبنيتها الأساسية مثل تلك التي تواجهها الآن تحديداً في عصر العولمة، فلم تعد سيادة الدولة مطلقة ومحصنة كما كان الحال من قبل، وبالتالي أصبح الحديث عن هيبتها نوعاً من التنظير المجرد البعيد عن معطيات الواقع، ولعل أكثر أركان الدولة عرضة للتغير بسبب العولمة هي كل من السلطة والسيادة، حتى وإن كان هنا خلاف بين الباحثين حول اعتبار السيادة ركناً من أركان الدولة إلى جانب الإقليم والشعب والسلطة.

إن التغير الذي طرأ على مفهوم السيادة الوطنية كأحد المظاهر السياسية للعولمة يجد له تفسيراً في كون أن الدولة القومية لم تعد هي الفاعل الوحيد في نطاق العلاقات الدولية، وذلك على خلاف الفترة السابقة لنهاية الحرب العالمية الثانية، فإلى جانب الدول أصبحت هناك كيانات أخرى تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الأحداث الدولية يفوق في بعض الأحيان دور الدولة، كالمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها، والشركات الدولية النشاط، التي أصبحت اليوم تمثل أحد أبرز مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة، وقد ظهرت العولمة على المستوى العالمي من خلال مجموعة من التغيرات أهمها:

- انهيار النظام الدولي القديم وظهور نظام جديد أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بدل النظام الدولي القديم ثنائي القطبية والذي كان محل صراع دائم بين المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الاشتراكي، الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي سابقاً، هذا ما دفع بالبعض إلى تفسير العولمة كمحاولة لأمركة العالم.

- حدوث موجة عالمية من التحول الديمقراطي، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تبني النظام الديمقراطي الليبرالي عقب نهاية الحرب الباردة، ما جعل مفكراً مثل فوكوياما يقول أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي والصورة النهائية لنظام حكم البشر، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.

- هناك من الباحثين من يرى بأن قوى العولمة، تفقد الدولة قدرتها على الحفاظ على نفسها كنسق موحد من المؤسسات، ما يؤثر في سلطات الدولة، فقد أدت العولمة إلى انحسار قوة الدولة بصفة عامة، لكن ذلك لا يعني انتهاء الدولة، فالدولة المعاصرة لديها وظائف جديدة تتكيف مع كل مرحلة تمر بها، أما مهمة الدولة في عصر العولمة فهي الحفاظ على مصالح الشركاء الدوليين العملاقة.

إن تخلي الدولة على بعض الوظائف التقليدية جعل من الباحثين ينقسمون إلى تيارين أحدهما يرى هذا التخلي تغيراً في وظائف الدولة لا غير، بينما يراه الآخرون على أنه إنذار بزوال الدولة، وفي هذا السياق يقول **برهان غليون** أن التاريخ يتجه نحو تجاوز حقيقي وموضوعي للدولة الوطنية أو القومية كما عرفت من المجتمعات خلال القرن

الماضي، وهذا لا يعني أن الدولة سوف تزول، لكن طابعها الوطني أو القومي هو الذي سوف يزول، وسوف تتحول الدولة شيئاً فشيئاً إلى وكالة عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءاً كبيراً من السياسات التي ينبغي تنفيذها دون أن يفرضها على أحد، ويوجه جميع الوكالات من دون أن يكون على صلة مباشرة بها، وفي هذه الحالة لن تعكس هذه الدول الوكالات إرادة الأمة ولا استقلالها ولا سيادتها، ولا حاجاتها السياسية للتضامن والتعاون. بينما يرى **كولن لايس** أن تأثير العولمة بالرغم من كونه تأثيراً قوياً، يجعل من الاحساس بتأثير السياسات المحلية بقوة السوق التي فرضتها ظاهرة العولمة أمراً حتمياً، فإن هذا لا يعني فقط أن الحكومات لا تستطيع تسيير الاقتصاد الوطني، بل أنه من أجل استمرار وجود الدولة ككيان سياسي، لا بد على الحكومات من رفع قدرتها على توجيه السياسات الوطنية لكي تستطيع الوقوف في وجه ضغوطات السوق الدولية التي تفرضها ظاهرة العولمة. ولكن على الرغم من القيود التي تفرضها ظاهرة العولمة على الدولة الوطنية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد والأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي حتماً إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات.

إن تخلي الدولة عن بعض وظائفها سواء للمتعاملين الخواص أو الشركاء متعددة الجنسيات لا يمكن اعتباره تخلياً عن الدولة، بقدر ما يعتبر تغييراً وتكيفاً لمهام الدولة تماشياً مع المتغيرات التي تفرضها الساحة الدولية في عصر العولمة، هذا العصر الذي لم تعد فيه الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من مؤسسا العولمة تلعب دوراً لا يقل أهمية عن دور الدولة في السياسات الدولية، خاصة في حال كان مصالحها مهددة في إقليم ما، ويبقى وجود الدولة ككيان موحد ضرورة لا يمكن التخلي عنها حفاظاً على وحدة الشعوب وبقائها واستمراريتها.

ثانياً/ المجتمع المدني في ظل العولمة: لقد حدث تغيرات كبرى أثرت على علاقة الدولة بالمجتمع المدني أدت لتنمية المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم، حيث أدت الأزمة العالمية للرأسمالية في السبعينات إلى انتشار النزعة المؤسسية، حين أقنع رجال الأعمال الحكومات بأن انتعاش الاستثمار والنمو يتطلب هجوماً على السلطة الممنوحة لنقابات العمال وتخفيض نفقات الدولة على الرعاية الاجتماعية، إلى جانب إلغاء القيود على رأس المال والسلع والأسواق المالية، وبما أن الحكومات قد أذعن لهذا التحليل التجاري، فقد ضعفت النقابات والقوى الاجتماعية-الديمقراطية في معظم البلدان المتقدمة اقتصادياً وخفضت حماية العناصر الأكثر ضعفاً في المجتمع، وقد تم الطعن في هذه العناصر ضمناً لتنظيمها بشكل مستقل عن الدولة لاحتجاجات على فقدان دعم الدولة والتعويض عن هذه الخسارة من خلال المبادرة الطوعية والمساعدة الذاتية ويبدو أن انهيار الاشتراكية الحقيقية في أواخر الثمانينات كان يبشر بالانتعاش المحتمل للمجتمع المدني في البلدان التي أبيد فيها من قبل الدولة، وقد نمت منظمات احتجاج مستقلة جديدة في الحيز السياسي الذي فتحه الاضطراب وعدم اليقين الذي يكتنف السلطة السياسية، وفي كلتا الحالتين توسع المجال السياسي والاجتماعي الذي يمكن أن يتطور فيه المجتمع المدني. (المزيد من الشرح ص.5)

إن المجتمع المدني كغيره من المفاهيم لم يسلم من التغيرات التي رافقت ظاهرة العولمة، ففي عصر العولمة لم يعد من الممكن النظر في مفهوم المجتمع المدني في سياق حكم الدولة فقط، بل وجب تقييمه باستخدام معايير فوق إقليمية، فالعولمة عملية تؤثر على الحيز الاجتماعي الفردي والعام على حد سواء وتخلق حيزاً عبر وطني ينفي وجود

المجتمعات وعملها في الفضاء المغلق للدولة الوطنية، وبالتالي فإنه يجدر التشكيك في مفهوم المجتمع المدني ودلالاته لأنه أصبح يتجاوز الحدود الوطنية للدولة. والملاحظ في الأدبيات الحديثة أن العولمة تؤثر أيضاً على النظام التقليدي للسلطات في الدولة، فالتقسيم الثلاثي التقليدي للسلطات المكونة من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ينبغي أن يكون مكملًا بثالث يتألف من الشركات الدولية الكبيرة ووسائل الإعلام الجماهيري والمجتمع المدني، ويرتبط تاريخ المجتمع المدني ارتباطاً لا ينفصم بتاريخ الدولة كمنظمة، والأهم من ذلك هو التشديد على أن النظام الديمقراطي ينشئ إطاراً معيارياً لوجود مجتمع مدني.

لقد ساهمت العولمة كأحد تجلياتها الاجتماعية في تغير العلاقات الاجتماعية من التدرج الرأسي (الهرمي)¹ إلى التدرج الأفقي (التفاعلي والتشاركي)²، وتتجه نحو بروز فكرة الاستقلال الذاتي للفرد³، ولذلك فإنه في عصر الاستقلال الذاتي تميل المجتمعات الوطنية إلى التراجع تحت تأثير التحولات فوق القومية، ويتشكل المجتمع المدني العالمي الذي يخضع للتأثيرات العابرة للحدود، التي بدورها تؤثر على هياكل الدولة والكتلة العالمية، وتشير الأدبيات إلى أن الهوية الداخلية للأمة (الارادة الطبيعية) تتسحب لصالح هوية خارجية استناداً إلى الوعي بالعلاقات الدولية للمنافسة ونظم الاتصال فوق الوطنية ومحتويات الثقافة الرمزية. فسهولة الاتصال في كثير من جوانب الحياة (المهنية والشخصية والاجتماعية) التي تتجاوز الدولة الوطنية تحد من التعريف بالدولة وحدها، فقد أدت العولمة إلى ظهور مجتمعات جديدة وتكوين هويات وعلاقات اجتماعية جديدة لا يمكن تحديدها بالاستناد إلى المرجع القديم للدولة القومية.

¹ يشير إلى نظام اجتماعي هرمي يعتمد على التبعية والسلطة، حيث تكون العلاقات مرتكزة على فروق واضحة في القوة والنفوذ مثل العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو الرئيس والمرؤوس

² يركز على التفاعل المتكافئ بين الأفراد والجماعات، مع تقليل الفروق السلطوية وإبراز أهمية التعاون والمشاركة

³ العولمة أثرت بشكل عميق على العلاقات الاجتماعية، من خلال تغير أنماط التفاعل الاجتماعي، وإعادة تشكيل الهويات الثقافية، وتزايد التركيز على الفردية أي بروز فكرة الاستقلال الذاتي للفرد وذلك كما يلي:

انتشار التكنولوجيا والإنترنت: أصبح الأفراد أكثر قدرة على التواصل والوصول إلى المعلومات بعيداً عن الاعتماد على المصادر التقليدية مثل الأسرة والمجتمع المحلي، هذا عزز من إحساس الفرد بقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن القيود الاجتماعية التقليدية.

تحولات اقتصادية (التنقلية الاقتصادية) واجتماعية (أنماط العمل الحديثة): فتحت العولمة الأبواب أمام فرص العمل والتعليم في أماكن مختلفة، مما أدى إلى فك الارتباط بين الأفراد والمجتمعات المحلية التقليدية. كما أن أنماط العمل الحديثة تزايدت (العمل عن بُعد والعمل الحر) جعل الأفراد أكثر استقلالية في تحديد أوقاتهم وأماكن عملهم، مما يقلل من الاعتماد على البنى الاجتماعية التقليدية.

إعادة تشكيل القيم والهويات: من خلال عنصرين هما التعددية الثقافية فالعولمة أتاحت التفاعل مع ثقافات مختلفة، مما أدى إلى مراجعة القيم والعادات التقليدية وإعادة صياغتها بناءً على اختيارات فردية. وكذلك الاستقلال في تكوين الهوية بدلاً من أن تكون الهوية مفروضة من المجتمع أو الأسرة، أصبحت الهوية الفردية شيئاً يختاره الشخص بنفسه بناءً على قناعاته وتجربته الخاصة.

ضعف الهياكل الاجتماعية التقليدية: تراجع دور الأسرة والمجتمع فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح دور الأسرة والجماعات التقليدية في حياة الأفراد أقل تأثيراً مثلاً في المجتمعات الحضرية، يميل الأفراد إلى العيش بشكل مستقل واتخاذ قرارات حياتهم بمعزل عن الأسرة الممتدة. التحرر من القيود الدينية والاجتماعية العولمة ساهمت في تقليل التمسك الصارم بالقواعد الاجتماعية والدينية التقليدية، مما أعطى الأفراد مجالاً أوسع لتقرير مصيرهم.

النزعة الاستهلاكية والفردية: العولمة ركزت على الأسواق العالمية والاستهلاك، مما عزز القيم الفردية، حيث تُعرض السلع والخدمات بطريقة تخاطب احتياجات وتطلعات الأفراد. هذا يعزز إحساسهم بالاستقلالية في اختيار ما يناسبهم.

وقد بدأ المجتمع المدني العالمي العمل من أجل النهوض بمجال عام ديمقراطي وتشاركي على الصعيد العالمي، وبهذا المعنى أصبح العالم مجالا عاما عالميا يشمل المواطنة النشطة، والتنظيم الذاتي المتنامي خارج الجغرافيا السياسية الرسمية. وقد برز المجتمع المدني العالمي كجانب من جوانب العولمة، وترى **ماري كالدور** أن المجتمع المدني العالمي يدور حول "التحضر" أو جعل العولمة ديمقراطية، وعن العملية التي يمكن للجماعات والحركات والأفراد من خلالها أن يطالبوا إلى حد ما بسيادة القانون على الصعيد العالمي والعدالة العالمية والتمكين السياسي.

وعلاوة على ذلك فقد تصور كل من **كالدور** و**غلاسيوس** أن المجتمع المدني العالمي يتغذى على العولمة ويتفاعل معها، ويبدو أن هذا ينعكس في ارتباط قوي وإيجابي بين مجموعات العولمة ومجموعات المجتمع المدني العالمي، وقد عرف هؤلاء المجتمع المدني العالمي بأنه مجال الأفكار والقيم والشبكات والأفراد الموجودين في المقام الأول خارج التجمعات المؤسسية للأسرة والسوق والدولة، وخارج حدود المجتمعات والدوائر الوطنية والاقتصاديات المحلية، بينما يرى **جون كين** أن المجتمع المدني العالمي شكل من أشكال العمل الاجتماعي المنظم الذي يتميز بدرجة كبيرة من الاتساع والتداخل، حيث يشر إلى مجال غير حكومي واسع يضم العديد من الهياكل والمؤسسات التي تكون فيها الجهات الفاعلة الفردية والجماعية مترابطة من الناحية الوظيفية.

وهكذا يمكن تعريف المجتمع المدني العالمي بأنه مجموع القوانين والسياسات والمؤسسات التي تشكل وتتوسط العلاقات عبر الحدود بين الدول والثقافات والمواطنين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والسوق. كما يمكن تعريفه بأنه "إن المجتمع المدني العالمي عبارة عن منصة يسكنها النشطاء (أو ما بعد الماركسيين)، والمنظمات غير الحكومية، والليبراليون الجدد، فضلاً عن الجماعات الوطنية والدينية، حيث يتجادلون حول الترتيبات التي تشكل التطورات العالمية، أو يشنون حملات لصالحها (أو ضدها)، أو يتفاوضون بشأنها، أو يمارسون الضغوط من أجلها". إن الاتصالات الحديثة أصبحت تشكل قاعدة لمجتمع مدني عالمي، يتكون من مجموعة كبرة من الأفراد متشاركين في المصالح والروابط العابرة للحدود، وتسهم وسائل الاتصال العالمية في خلق مجموعة من الثقافات النخبوية والشعبية تزامنا مع تغير قدرات الدولة في بعض الميادين بفعل العولمة، فإن المجتمع المدني يتجه نحو أن يكون البديل بالنسبة للدولة في تولي الشؤون السياسية على الصعيد المحلي وربما حتى على الصعيد العالمي، حيث تميل المجتمعات المدنية إلى أن تصبح أكثر أهمية من زيادة التقدم في الاتصالات.

وبهذا فإن العولمة قد أظهرت تجلياتها على المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني من خلال تغيير فهمه من المستوى المحلي الذي لا يتعد حدود الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي الذي تتلاشى فيه الحدود بين المجتمعات، وقد منحت العولمة أدوارا جديدة للمفهوم لم تكن مستخدمة من قبل، فالمثاقلون يرون أن المجتمع المدني يقاوم التجليات السلبية للعولمة بينما يرى آخرون أن المجتمع المدني قد أصبح عاجزا أمام تجليات العولمة التي أفقدت مفهومه التقليدي.

إن التطور السريع للعولمة يضيف تأكيداً على الأهمية الكبرى للمجتمع المدني العالمي. يقول مارتنز وآخرون:

"إن مفهوم المجتمع المدني العالمي، عندما يتحقق بالكامل، يتمتع بخصائص رائعة. إن السعي إلى المساواة والشفافية والمساءلة يساعد في إرساء مجموعة جديدة من المعايير الأخلاقية مع مراعاة الظروف المختلفة في جميع أنحاء العالم."

لقد نشأت العلاقة المكثفة بين العولمة والمجتمع المدني العالمي بسبب الشكل الجديد للسياسة العالمية التي تحدث في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن إدراك هذه الروابط الوثيقة بين العولمة والمجتمع المدني العالمي ضمن ثلاثة نماذج متميزة:

النموذج الأول: الحركات الاجتماعية الجديدة

- تهتم بقضايا جديدة، مثل السلام، والمرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة، وأشكال جديدة من الاحتجاج.
- يبدو أن لغة المجتمع المدني تعبر بشكل جيد للغاية عن نوع السياسة غير الحزبية.
- خلال تسعينيات القرن العشرين، كانت ظاهرة جديدة ذات أهمية كبيرة تتمثل في ظهور شبكات عابرة للحدود الوطنية من الناشطين الذين اجتمعوا معًا بشأن قضايا معينة - الألغام الأرضية، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، والإيدز، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

النموذج الثاني: أجندة سياسية جديدة

- كان يُنظر إلى المجتمع المدني على أنه ما يمتلكه الغرب، ويُنظر إليه على أنه آلية لتسهيل إصلاح السوق وإدخال الديمقراطية البرلمانية.
- الوكلاء الرئيسيون ليسوا الحركات الاجتماعية ولكن المنظمات غير الحكومية.
- تبدو المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد مثل المؤسسات شبه الحكومية، بسبب الطريقة التي تحل بها محل وظائف الدولة، وفي الوقت نفسه مثل السوق، بسبب الطريقة التي تتنافس بها مع بعضها البعض.
- النموذج الثالث: النسخة ما بعد الحداثة

- ينتقد علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مفهوم المجتمع باعتباره مركزيًا أوروبيًا، وهو شيء ولد من السياق الثقافي الغربي (وفقًا للحجة، فإن أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية جزء ثقافي من أوروبا)
- المجتمعات غير الغربية تشهد أو لديها القدرة على تجربة شيء مماثل للمجتمع المدني، ولكن الفردانية.
- ما بعد الحداثة، والأديان الجديدة والحركات العرقية التي نمت بشكل كبير أيضًا على مدى العقد الماضي هي أيضًا جزء من المجتمع المدني العالمي.
- لا يمكن للمجتمع المدني العالمي أن يكون مجرد "حركات لطيفة وجيدة".

مع هذه النماذج الناشئة والتركيز على علاقتها بالعولمة، أعادت العلوم الاجتماعية والسياسية تركيزها على المجتمع المدني العالمي. على سبيل المثال، يشير كوري إلى أن مفاهيم العولمة والمجتمع المدني العالمي "أصبحت تعتمد على بعضها البعض بشكل متزايد" بسبب ترابطها العالمي. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن كوري يلاحظ أيضًا أنه يجب النظر إلى المجتمع المدني العالمي على أنه "خارج الدولة" لأنه يمتد إلى الشبكات العالمية التي تخلق أفكارًا وقيمًا جديدة. لذلك، يُعرّف المجتمع المدني العالمي بأنه: "مجموعة لا حصر لها من الأفراد والمؤسسات التي تعمل وفقًا لمبادئ التواصل والتطوع، خارج المؤسسات التقليدية، وتسعى بشكل جماعي إلى إحداث تغييرات في النظام الاجتماعي وعدم المساواة، متجاوزة المصالح الفردية والحدود الوطنية."

منذ سبعينيات القرن العشرين، شهد العالم تكثيفاً لعمليات العولمة في العلاقات الاجتماعية، وهو التكتيف الذي له آثار مباشرة على دراسة السياسة العالمية المعاصرة. ويتعلق أحد الجوانب المهمة لهذه الآثار بظهور جهات فاعلة جديدة في السياسة العالمية، ليس فقط على المستوى الوطني، بل وأيضاً على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية - أو بعبارة أخرى، التعامل مع الاقتصاد السياسي العالمي ككل. بمعنى من الممكن القول إن المجموعات الاجتماعية المهيمنة والمهيمنة تتأثر وتتأثر على مثل هذه العمليات العولمية، وبالتالي فمن الممكن في الوقت الحاضر ملاحظة صعود جزء عابر للحدود الوطنية من الطبقة الرأسمالية وصعود المقاومة العالمية في إطار المجتمع المدني المتأثر بعمليات العولمة.

عولمة الإنتاج والتوسع المكثف والواسع النطاق للرأسمالية في العقود الأخيرة يشكلان الأساس المادي لعملية تشكيل الطبقات عبر الوطنية" وبعبارة أخرى، فإن تكثيف عمليات العولمة يثير تغييراً في الفرضيات المركزية لتحليل الطبقات الاجتماعية، وخاصة فيما يتصل بفكرة أن الطبقات مرتبطة بحكم التعريف بالدولة. ووفقاً لبعض الماركسيين فإن البرجوازية، على الرغم من كونها وكيلاً عالمياً، إلا أنها عضوية وطنية، لأن تطورها يحدث داخل حدود الدولة القومية. فرغم أن الدول القومية لا تزال تشكل جانباً بالغ الأهمية من جوانب الاقتصاد السياسي العالمي، فإن عولمة الإنتاج توفر في الوقت نفسه الأساس المادي لتحول الطبقات إلى طبقات عابرة للحدود الوطنية وظهور جزء عابر للحدود الوطنية من الطبقة الرأسمالية.

إن بعض أهم التغيرات التي شهدتها السنوات الأخيرة تشمل العواقب الضارة التي خلفتها العولمة النيوليبرالية التي استمرت لنحو عقدين من الزمان، والتي روجت لها الدول التي تسعى إلى تنظيم إلغاء القيود التنظيمية؛ والمؤسسات الدولية وبرامجها للتكيف الهيكلي؛ ومنظمة التجارة العالمية وترويجها للتجارة الحرة؛ والوكلاء من القطاع الخاص. وترتبط مثل هذه العواقب بأحد أبرز جوانب الشكل السائد للعولمة، ألا وهو ميلها إلى تركيز الثروة، وعدم المساواة، وهو أمر متأصل جزئياً في العولمة النيوليبرالية، وهو ما يشكل مشكلة لأنه يساهم في ترسيخ وتفاقم وإدامة الأزمة المعاصرة لهذا النمط العالمي من التراكم. والواقع أنه من الممكن أن ندرك أن مثل هذه العمليات العولمية لها تأثير عميق على الحياة اليومية اقتصادياً واجتماعياً مثل التعليم والصحة والثقافة، مع الإشارة إلى أن الحقوق الاجتماعية المتعلقة بهذه المجالات تحققت من خلال النضالات التقدمية والتعبئة. لكن وبما أن الدولة مع العولمة اتجهت بشكل متزايد إلى تفضيل مصالح رأس المال المالي العالمي، فقد استلزم بالضرورة صعود المقاومة العالمية من زيادة عدد الضحايا الجماعية للعولمة النيوليبرالية. إن مثل هذه الضحايا لا تقتصر على الأشخاص المرتبطين مباشرة بعلاقة رأس المال بالعمل، فهناك آلاف الأفراد المرتبطين بشكل غير مباشر، غير مدركين للعلاقات التي توحدتهم بالنظام الاقتصادي العالمي، والذين يعانون أيضاً من آثاره المشؤومة.

وباختصار يمكن النظر إلى "عولمة المقاومة" باعتبارها ناشئة عن علاقة جدلية بين عواقب عملية عولمة علاقات الإنتاج الرأسمالية هذه والافتقار المتزايد إلى الشرعية للعولمة النيوليبرالية المهيمنة المرتبطة بها، وعمل القوى الاجتماعية المعارضة لتلك القوى الرأسمالية لقد اتخذت سياسات مقاومة العولمة النيوليبرالية أشكالاً منظمة بشكل متزايد، ومن الممكن التأكيد على أن أصل حركة العولمة البديلة يعود إلى النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت فيها العولمة النيوليبرالية تحولات كبيرة في عالمنا المعاصر.